

خلال النصف الأول من العام الجاري

## ارتفاع حصة الحكومة من الصادرات النفطية إلى ٩٦,٩٨ مليون دولار

كتب / علي البشير

ارتفعت قيمة حصة الحكومة اليمنية من الصادرات النفطية خلال النصف الأول من العام الجاري مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي وذلك إلى نحو ٩٨٨,٩٦ مليون دولار بزيادة ١٢٥,٧٦ مليون دولار وذلك بالرغم من انخفاض الكمية المصدرة خلال الفترة يناير - يونيو ٢٠٠٤ بنسبة ٤,١١٪.

وارجع تقرير رسمي صادر عن البنك المركزي ارتفاع قيمة حصة الحكومة من الصادرات النفطية إلى ارتفاع معدل سعر النفط خلال النصف الأول من العام الجاري إلى ٣٢,٨٨ دولار مقارنة مع ٢٧,٥٣ دولار خلال نفس الفترة المقابلة من العام الماضي.

وذكر التقرير أن إجمالي حصة الحكومة من الصادرات النفطية خلال الفترة يناير - يونيو بلغت ٣٠,٠٧ مليون برميل بقيمة ٩٨٨,٩٦ مليون دولار مقارنة مع ٣١,٣٦ مليون برميل بقيمة ٨٦٣,٢٠ مليون دولار خلال يناير - يونيو ٢٠٠٣ بزيادة في القيمة بنحو ١٤,٦٠٪ وذلك بسبب الزيادة العالمية في أسعار النفط الخام بنحو ١٩,٤٪.



الإسواق العالمية.

الجدير بالذكر أن بلادنا حققت نحو ١,٨ مليار دولار من الصادرات النفطية خلال عام ٢٠٠٣.

ومن المتوقع أن تحقق بلادنا زيادة في قيمة الصادرات النفطية المتوقعة للعام الجاري والمقدر بنحو ١,٢ مليار دولار وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في

الحديدية احتلت المرتبة الأولى

## ٣,٦٥ مليون طن إجمالي الإنتاج الزراعي لبلادنا خلال العام الماضي



كتب / أحمد الطيار

بلغ إجمالي ما أنتجته بلادنا من المحاصيل الزراعية خلال العام ٢٠٠٣، ٣,٦٥ مليون طن زرعت على مساحة تقدر بأكثر من ١,٠٧٦ مليون هكتار.

وفقاً لكتاب الإحصاء الزراعي للعام ٢٠٠٣ الصادر مؤخراً عن الإدارة العامة للإحصاء والتوثيق بوزارة الزراعة والري فقد احتلت الخضروات المرتبة الأولى من إجمالي الإنتاج حيث وصل إلى ٨٣٣ ألف طن بلبية الفواكة بـ ٧٣٦ ألف طن.

وأشار إلى أن الحبوب احتلت المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج إذ بلغ إجمالي إنتاج اليمن من الحبوب بانواعها حوالي ٤١٨ ألف طن وإضافاً لكتاب أن الأعلاف تجاوزت إنتاجيتها ١,٤٣ مليون طن فيما حققت المحاصيل النقدية إنتاجية وصلت إلى ١٧٥ ألف طن وجاء في المرتبة الأخيرة البقوليات حيث وصل إنتاجها إلى ٥٩,٥ ألف طن.

وبيّنت الإحصاءات أن محافظة الحديدة لا تزال السلة الغذائية الأولى في اليمن ومخزنها الأول حيث بلغ إجمالي ما أنتجته خلال العام ٢٠٠٣، ١,٠٥ مليون

طن وبمساحة إجمالية تصل إلى ٢٦٨ ألف هكتار ، يليها محافظة صنعاء إذ بلغ إنتاجها حوالي ٥٩٣ ألف طن على مساحة الإحصاءات ان محافظة مارب احتلت المرتبة الثالثة في الإنتاج حيث بلغ إنتاجها الزراعي ٢٧٨ ألف طن يليها محافظة الجوف ٢١٢ ألف طن ومساحة ٤٨ ألف هكتار .

وجاءت محافظة إب في المرتبة الخامسة بـ ٢٠٥ آلاف طن أما مساحة فقد وصلت إلى ٨٣ ألف هكتار .

وأشارت الإحصاءات إلى أن محافظة ذمار قد أنتجت خلال العام ٢٠٠٣ ١٩٤ ألف طناً يليها محافظة أبين بـ ١٧٣ ألف طن وقال الكتاب أن محافظة حجة قد أنتجت ١٦٧ ألف طن فيما لم تتجاوز المساحة الزراعية (٥٦) ألف هكتار يليها محافظة لحج ١٤١ ألف طن ثم محافظة تعز - ١٣١ ألف طن وسعدة - بـ ١٢٧ ألف طن وحضرموت بـ ١٠٤ آلاف طن .

فالبضياء بـ ٩٤ ألف طن والحويث ٨٠ ألف طن ثم شبوة بـ ٦٩ ألف طن وعден ٢٩ ألف طن وأخيراً المهرة بـ ٧٨٩٥ طناً فقط .

## تنمية رأس المال البشري (١-٤)

١- تنمية الموارد البشرية..

لم يعد الفكر الإنساني يركز على قضايا التنمية الاقتصادية باعتبارها الركيزة الأساسية للعمل الإنساني المتبع.. والمتالية وتأثره ، من أجل تحقيق التقدم، ورفاه الإنسان ، فقد أصبح الفكر الإنساني في ظل المتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة ، التي يشهدها عالم اليوم يركز على أهمية الترابط الوثيق بين مفاهيم عديدة للتنمية كالتنمية الاقتصادية الشاملة والتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية.. وإبراز نوعية الإهتمام بتلك المفاهيم والتطورات التي شهدتها تلك المفاهيم فعلى مدى عقود كثيرة من الزمن ظل مفهوم التنمية البشرية يحتل في جوانب كثيرة من الفكر التنموي، مجرد عنصر من عناصر الإنتاج وإين العلاقة بين مفهوم التنمية البشرية، ومفهوم التنمية الاقتصادية هي علاقة تتصل بالتنمية القوي العاملة باعتبارها- القوي العاملة- القوة البشرية- التي تقوم بالعمليات الإنتاجية .. ومفهوم كهذا في ظل المتغيرات المختلفة والمتباينة، كما ونوعاً ..

أحمد محمد الحربي

خطة التنمية الشاملة تلك إفرادها لخطه فرعية ... سُميت بخطة القوي العاملة والتي اعتبرت أول خطة علمية إستهدفت الإهتمام بتنمية القوي العاملة والتركيز بدرجة أولى على تنمية الموارد البشرية وجعل مخرجات التعليم العام والعالي ، في خدمة التنمية وتلبية لحاجات سوق العمل.. وبنيت خطة القوي العاملة على سياسات وإتجاهات تجعل من مفهوم تنمية الموارد البشرية واقعا تتفاعل مخرجاته العلمية والتقنية حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية شملت تلك السياسات والاتجاهات على جملة من المبادئ واجبة الإتزام.. من قبل الجميع لا يجوز إهمالها أياً كانت المبررات .. ومن ضمن تلك المبادئ ما يلي:

الطالب- ذكراً أو أنثى .. الذي اجتاز المرحلة الأولى بمستوى معين من النتائج - يوجه للإلتحاق .. بالمدارس الفنية المتخصصة كالجارة - الحدادة- وما يماثلها من تخصصات فنية مختلفة ويتم تهيئة الملتحقين بالمدارس الفنية المختلفة للإلتحاق بالتعليم الثانوي التخصص وفقاً للميول والإهتمامات لدى الطالب وفقاً لنسب ومعدلات الخرج من الثانوية... هناك من يمكنه الإلتحاق بسوق العمل، ومنهم من يواصل التعليم العالي الجامعي في إطار الخطة ، والنوع، والكَم التخصصي- ولا يجوز لأي جهة أن تلحق أي طالب عمل لديها، إلا في إطار الخطة ونوع الخرج التعليمي وحاجات العمل للتخصص إن إبرز هذه السياسات وإخضاعها ميدانياً للتنفيذ لو أنها استمرت في سياق ما تم رسمه لأحدث ذلك تجاوراً لكل عيوب التنمية وحاجات سوق العمل ذات العوامل الداخلية .. ولكن يتعرض تلك السياسات واتجاهاتها مجموعة من المعوقات أجهدت كل الآمال التي عولت عليها من تلك المعوقات... إهمال

العمل بالمحددات التي وضعت في خطة العمل للقوي العاملة إخضاع مشروع تطوير التعليم لإدارة أخرى دفعت بالمشروع عملياً خارج نطاق الأهداف التي أنشئ لأجلها.. عدم الإهتمام بإنشاء المدارس العلمية والفنية التخصصية .. النظرة القاصرة لخريجي المدارس التخصصية والتقليل من قيمتها العملية وتغليب خريجي المدارس العلمية بقسميها الأدبي، والعلمي- إعطاء قيمة مالية للشهادة الثانوية العامة أعلى من ثانوية المدارس العلمية والفنية منها جعل الإلتحاق بها لا يتزايد ، بل يتناقص .. وصل الأمر إلى إن كليات التخصصية لا تقبل حامل الشهادة الثانوية التخصصي الفني للدراسة فيها .. تسعير الشهادة في الوظيفة العامة.. جعل الطلاب يتولون نحو التعليم الجامعي غير التخصصي العلمي والتقني.. بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى.. أثرت على جهود الدولة في تحقيق التطوير التعليمي المطلوب.. وإستمرار تشعب التعليم وصولاً إلى إهمال خطة القوي العاملة في خطط التنمية اللاحقة.. بالإضافة إلى فتح باب الإنتساب للكليات وضعف المناهج التعليمية ، وغياب وحدة المنهج التعليمي كل ذلك، أثر بصورة كبيرة ومباشرة على تكوين رأس المال البشري.. الذي تتزايد الحاجة إليه.

لم يعد كافياً لفهم كافة أبعاد العلاقة بين الإستثمار في تنمية البشر، والتنمية الاقتصادية في إطار التطورات المعرفية والتكنولوجية وسيادة تقنيات عالية المستوى في وسائل الإنتاج .. ترتكز بشكل أساسي على المستوى النوعي لقوة العمل.. الأمر الذي جعل الفكر التنموي بشقيه الإقتصادي، والاجتماعي.. ينتقل للإهتمام بمفهوم تنمية الموارد البشرية.. باعتباره يتعامل مع الضامين الاجتماعية للتنمية وما تشمله من طاقات الإنسان الجسدية، والعقلية والسلوكية. وما تحتاجه من تطوير للتنشئة المجتمعية ، والتربوية والقيمية ، لصقل الطاقات البشرية، وتعبئتها في جهود التنمية الاقتصادية ومن منطلق هذا المفهوم الذي لم يعد ينظر إلى أن تكوين- رأس المال البشري ينحصر فقط في أسلوب تدريب القوي العاملة. وتأهيلها .. للإخرائط في العمليات الإنتاجية فقط.. وإنما يتسع كمفهوم متجاوزاً تدريب وتأهيل القوي العاملة .. يتضمن في الأساس، قدرة نظام التعليم ونظم التنشئة الفرعية الأخرى.. في تنمية الطاقات العقلية والسلوكية، للقوي البشرية، وإعادها للمساهمة في مختلف النشاطات .. الاقتصادية والاجتماعية.. وتلبية لمضامين مفهوم تكوين رأس المال البشري .. الواسع . أصبحت نظم التعليم والتنشئة الاجتماعية تحتل موقعاً مهماً في مفهوم التنمية البشرية كمفهوم يتعامل مع البشر- كبشر- لا كطاقات إنتاجية فقط- .

وفي إطار هذا المفهوم أخذت بلادنا على عاتقها منذ بداية العقد السابع للقرن العشرين مسئولية العمل، على تحقيق الموائمة ، بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.. حيث أصدرت أول قانون للتعليم العام.. ركز القانون الذي صدر عام ١٩٧٢م على تشعب التعليم الثانوي.

ليشمل..عدداً من أنواع التعليم- مثل التعليم العام بقسميها الأدبي- والعلمي- فالتعليم الزراعي -التجاري- الصناعي- المهني ..الخ.. وإن كانت من سمات ذلك القانون إنه أوجد شرحاً في النظام التعليمي.. من حيث تقسيمه إلى عام، وعلمي ديني من الصف الأول، وحتى التعليم العالي.. إلا إن تشعب القانون للتعليم .. الثانوي مثل البداية الإيجابية لتطوير مخرجات التعليم.. وخاصة في التخصصات العلمية والتقنية.. ولتحقيق الأهداف والإستراتيجيات المتصلة بتطوير التعليم وتشعبية من الثانوية العامة، سعت الحكومة إلى إنشاء مشروع تطوير التعليم، وهو مشروع.. تضمن أربعة مشروعات فرعية .. المشروع الأول والثاني والثالث.. وذلك بقرض من وكالة التنمية والبنك الدولي.. ركز كل مشروع على تحقيق سياسات وأهداف تعليمية علمية.. وتقنية جرى ترجمة تلك السياسات والأهداف في إطار الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٥-١٩٨١/٨٠م.. وهي الخطة التي جرى إعادها بعد تقويم ثلاث سنوات من جهود البرمجة والتخطيط للتنمية .. حيث قيم البرنامج الثلاثي للإئنا.. ومثلت نتائجه الأساس التعليمي لأول خطة خمسية للتنمية في اليمن.. وكان من إهتمامات

خلال العام الحالي

## ١٠٠ مليار دولار حجم الايرادات النفطية المتوقعة للسعودية



جلها ديون محلية بواقع ٣٠ ملياراً لتبلغ ٦٠٠ مليار ريال سعودي أي مايعادل ٧١٪ من الناتج الإجمالي العام ٢٠٠٤.. ولفت التقرير إلى أنه يبدو أن ملاحج العام إداء للاقتصاد السعودي على مدى عقود بما في ذلك تحقيق رقم قياسي من حيث الإيرادات النفطية مع تمتعه بإداء مالي قوي وفائض كبير في الميزان التجاري ونمو جيد في القطاع الخاص والتعاضد في سوق الأسهم وانخفاض في مستوى التضخم وتدني أسعار الفائدة.

امريكي في نهاية عام ٢٠٠٣.. ومن شأن ذلك أن يوفر وسادة كبيرة من الاحتياطي من أجل الدفاع عن سعر الصرف الرسمي المحت مع الدولار الأمريكي الذي ظل محافظاً على مستواه منذ عام ١٩٨٦م.. فمن المرجح أن نظل معدل التضخم منخفضاً على مستوى ١٪ وأن يرفع سعر الفائدة بشكل طفيف من مستواه الحالي الإذني منذ ٤٥ عاماً مؤخراً أثر أسعار الفائدة الأمريكية. ومن شأن الفائض الكبير أن يؤدي إلى خفض كبير في مستوى المديونية حيث يتوقع التقرير أن تلجا السعودية إلى خفض مديونيتها التي

■، الرياض/ شيخوخا/..

توقع أحدث تقرير اقتصادي تحسبيق السعودية رقماً قياسياً في إيرادات النفط خلال العام الحالي يبلغ ١٠٠ مليار دولار امريكي (٣٧٥ مليار ريال سعودي) مقارنة مع إيرادات العام الماضي والبالغة ٨٦ مليار دولار والتي كانت الأفضل على مدى ٢٠ عاماً.

وأشار تقرير الاقتصاد السعودي (تقرير منتصف العام ٢٠٠٤م)، الذي نشر أمس واعدته المستشار المالي القانوني ورئيس الدائرة الاقتصادية في مجموعة ساميك المالية براد جورلاند، إلى أن تخطت السعودية بتنامي إيراداتها النفطية إلى الضعف تقريباً قد يؤدي إلى تحقيق فائض مالي هو الأعلى تاريخياً ويبلغ ١٢٢ مليار ريال سعودي وذلك حسب تقديرات ساميك.

ومن المتوقع أن يأتي الإنفاق متخطياً تقديرات الميزانية بالمعدل المعتاد تاريخياً والبالغ ١٠٪ مما يعني أن الفائض في إيرادات النفط سيوجه في معظمه إلى تعزيز الاحتياطي من الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد السعودية وإلى خفض المديونية العامة.

ولم يلاحظ التقرير وقوع تحفيز في الاقتصاد من خلال اللجوء إلى الإنفاق الكبير لإيرادات النفط العالية ورغم قوة الاقتصاد إلا أنه لا يشهد تكرر تجربة حقبة السبعينات التي شهدت طفرة كبيرة يدعمها الإنفاق الحكومي من إيرادات النفط.

ويتوقع التقرير ارتفاع الموجودات الأجنبية لدى مؤسسة النقد السعودية هذا العام لتبلغ ٧٥ مليار دولار امريكي مقابل ٥٩ مليار دولار

تصدير وتفرغ أكثر من ١٩٠٠ حاوية بميناء عدن

■ عدن/ سبأ/

أفرغت ثلاث ناقلات للحاويات تحمل الجسنيات الليبيرية والماليزية في ميناء الحاويات بعدن أمس ٨٠٤ حاويات ، وأفادت الشبنة الصادرة عن ميناء الحاويات حصلت وكالة الأنباء اليمنية سبأ على نسخة منها بان الناقلات الواصلة من موانئ العقبة وجبل على الإماراتي وكولبو أقلت على متنها / ١٠٩٨ / حاوية منها / ٤٠ / حاوية تحتوي على صادرات يمنية من الأسماك والقطن على نفس الصعيد ذكر الأخ / محمد عوض النيس / مساعد نائب مدير عام أرسف المعلن لتسؤون الحاويات انه تم أمس تصدير شحنة من الزيوت للمركبات والسيارات الى دبي ألقنتها ناقلة الحاويات اليمنية / أريتا / والتي أفرغت / ٨٣ / حاوية بضائع واردات الى الأسواق اليمنية .

صعدة: مناقشة عدد من القضايا المتعلقة

بمكافحة الفقر

■ صعدة/ سبأ/..

ناقشت اللجنة الفرعية لمتابعة ومراقبة تنفيذ إستراتيجية التخفيف من الفقر بمحافظه صعدة في اجتماعها برئاسة الأخ نعمان عبدالله الدعيس وكيل المحافظة عدداً من المواضيع المتعلقة بمكافحة الفقر وسبل الحد من نسبة البطالة وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي كمنظومة متكاملة من الخدمات.

وتناولت اللجنة تطوير الخدمات والمشروعات الحيوية خاصة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة لما لها من أثر في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين ومكافحة الفقر. وقد أكد المتحدثون على أهمية تفعيل الأنظمة المتعلقة بالحد من البطالة بمشاركة المؤسسات الرسمية والمنظمات الجماهيرية.

وفي الاجتماع أشار الأخ وكيل المحافظة إلى أهمية تضامن الجهود الرسمية والشعبية في مواجهة مشكلة الفقر.. موضحاً مساعي الدولة في هذا الإتجاه.